

صاحب السعادة الدكتور محمد مطلق الحديد

رئيس اللجنة الدائمة  
للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

افتتاح دورة الهيئة العامة  
لمنظمة الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية

تونس، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨

السيد رئيس الهلال الأحمر التونسي،  
السادة ممثلو جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية،  
السيدة نائبة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر،  
السيد أمين عام الاتحاد الدولي،  
أصحاب السعادة،  
سيداتي سادتي،  
أعزائي أصدقاء الهلال الأحمر والصليب الأحمر،

إنه لمن دواعي سروري مرة أخرى أن أشارك في الدورة الحالية للهيئة العامة لمنظمة الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية، وسيتيح هذا الاجتماع الهام لنا أن نلخص عملنا وإنجازاتنا منذ التقينا في الدوحة، وأن نناقش أفضل السبل لمواجهة التحديات الجديدة والخطيرة المقبلة، استناداً على نتائج المؤتمر الدولي ومجلس المنوبين المنعقدين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ومهمتنا الرئيسية، وهي تخفيف المعاناة انطلاقاً من مبادئنا الأساسية وقيمنا الإنسانية، لم ولن تتغير. ولكن، بالنظر حولنا، وخاصة في منطقتنا، لا توجد أي علامات تدل على تناقص الاحتياجات، بل على العكس، تتزايد صعوبة الوصول إلى الفئات المستضعفة التي تحتاج إلى مساعدتنا.

بعد اجتماعنا في الدوحة، ركزنا الكثير من عملنا، عند الإعداد للمجلس وللمؤتمر الدولي، حول المخاوف الإنسانية المستقبلية، وشرعنا في إجراء تحليل للنتائج المترتبة على بعض أكثر التحديات العالمية إلحاحاً في عصرنا بشأن الرفاه وسبل كسب الرزق ولاسيما بالنسبة إلى أضعف فئات السكان، كما فرغنا من العمل بشأن القضايا الرئيسية للحركة، الذي سأعود إليه لاحقاً.

وفي الوقت نفسه، في منطقتنا – وإنه لأمر محزن – هناك مخاوف لا يمكن إغفالها بشأن من شردهم النزاع العراقي وبشأن البؤس الإنساني الذي فرضه النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الجاري، ويبدو أننا محاصرون في حروب مستمرة بدون بصيص ضوء في نهاية النفق المظلم، وعلى الرغم مما أثير داخل الحركة من توقعات في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٦ بشأن التغيير في بناء الثقة من خلال تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية نجمة داود الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، اللتين هما أيضاً أقرب المتضررين من النزاع، فلم نر التقدم الذي كان متوقعاً. فهذا الاتفاق كان في الأصل رمزاً للأمل: لتسود الاهتمامات الإنسانية على المصالح السياسية خلال النزاع والاحتلال. وقد ناشد كل من المجلس والمؤتمر جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات، إلى دعم التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم، ولا يزال الراصد المستقل، السيد بير ستنباك، يقوم بدوره ويُعدّ تقريره لالنتهاء منه بحلول نهاية شهر أيار/مايو من هذا العام، وستكون تلك أول فرصة أيضاً للجنة الدائمة لتقييم ما أمكن إحرازه من تقدم منذ انعقاد اجتماعات شهر تشرين الثاني/نوفمبر ولدراسة أي إجراء آخر قد يقتضيه الأمر.

وفي غضون ذلك، بلغت أحداث غزة مجدداً مستوى الأزمة، إذ نشهد موتاً ومعاناة غير مقبولين في صفوف المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال. وبصفتنا أعضاء في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، يتعين علينا أن نكرر باستمرار أنه بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن الهجمات العشوائية ضد المدنيين غير مسموح بها على الإطلاق، ويجب الحرص باستمرار على تفادي الإضرار بالسكان المدنيين، ويجب على الأطراف المعنية كافة احترام وضمأن احترام قواعد القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات.

فالقوة المفرطة غير مقبولة تحت أي ظرف من الظروف، وإنه من واجب جميع الأطراف المعنية أن تكفل عدم إعاقة الوصول إلى الضحايا، الذين لهم حق التمتع بالحماية والمساعدة لتلبية احتياجاتهم الأساسية على الأقل.

وكان من بين النتائج الهامة للمؤتمر الدولي في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر قرار قوي يؤكد مجدداً على القانون الدولي الإنساني، ويدعو إلى تنفيذه على نطاق واسع. ويؤكد القرار صراحة - واقتبس منه - "يؤكد مجدداً واجب أطراف النزاع المسلح والدول الأخرى كذلك تأمين وصول الإغاثة الإنسانية والعاملين في مجال الإغاثة بسرعة وبدون عوائق إلى السكان المدنيين المحتاجين، مع مراعاة أحكام القانون الدولي الإنساني ووفقاً لما تنص عليه" [نهاية الاقتباس]. وباعتبارنا حركة إنسانية، يجب أن تتوفر لدى جمعياتنا الوطنية إمكانية الوصول إلى الأشخاص المحتاجين طبقاً لرسالتنا وبما يتماشى مع قواعدنا الداخلية للتنسيق والتعاون.

وبضيف القرار المذكور "يؤكد مجدداً حظر الهجمات الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية، وحظر الهجمات العشوائية، واحترام مبدأ التناسب في الهجوم، والالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة خلال الهجوم، وإزاء آثار الهجوم كذلك، من أجل حماية السكان المدنيين وتقادي الإضرار بهم" [نهاية الاقتباس].

ومع ذلك، فنحن نشهد مجدداً انتهاكات خطيرة لهذه القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني في النزاعات في شتى أنحاء العالم - وفي منطقتنا، على الرغم من أن الدول هي الوصي الأول على القانون الدولي الإنساني، فإن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من التزاماتها ومن حقها أن تشير إلى الحالات الخطيرة لعدم احترام هذه الصكوك القانونية، وأن تناصر تنفيذها التام وزيادة الوعي بانطباقها. ومن الجدير بالإشارة أنه من بين ما يزيد على ٣٠٠ تعهد مقدم في المؤتمر، كان التدريب بشأن القانون الدولي الإنساني ونشره من بين أكثر ثلاثة مجالات للتعهد شعبية من جانب الجمعيات الوطنية فضلاً عن الحكومات. ولم يبق إلا أن نرقى إلى مستوى ما تم التعهد به.

سيدي الرئيس،

اسمحوا لي أن انتقل إلى تناول بعض النتائج الرئيسية الأخرى للمؤتمر وأثرها على حركتنا:

لقد اجتمعنا تحت شعار 'معاً من أجل الإنسانية'، وكان ذلك في الواقع شعاراً مناسباً لعقد مؤتمر يبحث موضوعه الرئيسي في الشراكات، وقد كانت الحكومات، وما زالت، تمثل شريكاً هاماً لنا، وقد نجح هذا المؤتمر في الاتفاق على تعريف لدور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة، وهذا أمر هام للغاية لأنه يرسى إطاراً لتعاوننا، فالتعريف المتفق عليه يعترف بتمتع الجمعيات الوطنية بدور 'محدد ومميز' في السياق الوطني لكل منها؛ كما ينص على أنه لا ينبغي لها أبداً التفریط في مبادئها الأساسية عند قيامها بدور مساعد للحكومات، وفوق ذلك، فلها الحق في رفض طلبات التعاون إذا ما كان ذلك يشكل تهديداً لمبادئها، وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن الحكومات، بموافقتها على الإرشادات والمبادئ التوجيهية، توافق أيضاً على احترام هذا الحق الأساسي للجمعيات الوطنية، وسيؤدي هذا الإنجاز في نهاية المطاف إلى تعزيز حركتنا ككل ووضعها الدولي ومصداقيتها - وذلك شريطة أن نرقى إلى مستوى المبادئ الأساسية الواردة في الإرشادات المعتمدة. وجمعيات وطنية، نحن مدعوون لاتخاذ الخطوة التالية في أوطاننا، وأن نحدد، بالحوار مع حكوماتنا، مجالات العمل التي نضطلع فيها بدور الجهات المساعدة ومبادئ القيام بذلك.

وهناك مجموعة أخرى هامة من الإرشادات المعتمدة تتعلق بأمر "إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث" حسب نص هذا العنوان الطويل المعقد نوعاً ما، نعرفها الآن باسم القانون الدولي لمواجهة الكوارث، الذي نعمل بموجبه منذ أوائل التسعينات.

ومرة أخرى، فهي توفر لنا إطاراً هاماً لتيسير مواجهة الكوارث في العمليات الدولية، وعبور الحدود وقبول المعايير الأساسية، وفي نهاية المطاف، فإن هذه الإرشادات ستؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة عمليات الإغاثة لتنفيذ ضحايا الكوارث والنكبات. ولكن، تظل هذه الإرشادات أيضاً حبراً على ورق ما لم يتم وضعها موضع التنفيذ على الصعيد الوطني، بالتعاون بين الجمعية الوطنية والحكومة.

وكلا القرارين المذكورين يمثلان إنجازين رئيسيين للمؤتمر، ويؤثران تأثيراً مباشراً على عمل الجمعيات الوطنية من حيث جودة وفعالية الخدمات التي تقدمها إلى الفئات المستضعفة سواءً في بلدانها أو في مناطق الكوارث في شتى أنحاء العالم - إذا ما تم تحويلهما بانتظام إلى عمل.

وأخيراً وليس آخراً، سيدي الرئيس، لدينا إعلان المؤتمر الذي يتناول التحديات الأربعة الكبيرة التي يواجهها العالم اليوم - تدهور البيئة وتغير المناخ؛ والمخاوف الإنسانية التي تولدها الهجرة الدولية؛ والعنف، ولاسيما في البيئات الحضرية، والأمراض الناشئة والمعاودة وغيرها من تحديات الصحة العامة، مثل الحصول على الرعاية الصحية. كما يعترف بأن النطاق العالمي لكل من هذه التحديات يتطلب مواجهة جماعية حيث أنه يتعدى قدرة فرادى الدول أو المنظمات الإنسانية على المواجهة، وهذا الاعتراف يوفر قاعدة مثالية للتعاون وللشراكات مع الحكومات، وكذلك مع منظمات أخرى.

ولن أخوض في تفاصيل التدابير المقترحة التي يتعين اتخاذها، سواءً على حدة أو بالاشتراك مع الحكومات. فمن جانبنا، فنحن نعول كثيراً على الأعمال والأنشطة التقليدية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في مواجهة التحدي الرئيسي الذي يتمثل في كيفية ضمان أن تكون لدينا القدرة على تنفيذ ما نلزم أنفسنا به.

وعندما عقدت اللجنة الدائمة الجديدة أول اجتماع كامل لها مؤخراً، بدأت في تحديد جدول أعمال للسنوات الأربع القادمة، فحصدت النتائج التي أسفر عنها المجلس والمؤتمر وكذلك ما هو مطروح بالفعل في هذا الصدد، ووجدت أن إعلان المؤتمر يوفر توجهاً استراتيجياً هاماً، يجب تضمينه في رؤية الحركة الواسعة للأهداف والغايات المحددة للأعوام الـ ١٠ إلى الـ ١٥ القادمة. أين نريد أن نكون حينذاك؟ وماذا نريد أن نبدو عليه؟ وما الذي ينبغي أن يحدث في تنفيذ برنامجنا وخدماتنا من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير الذي يعود بالفائدة على المستضعفين في العالم؟ هذا هو ما سعيينا إليه عندما أعرينا، أمام المؤتمر، عن توقعنا أن يوفر الأساس لجدول أعمال طويل الأجل للحركة عند استكشاف العواقب الإنسانية الناجمة عن التحديات الكبيرة المذكورة آنفاً.

ولتكريس أقصى قدر من الاهتمام بنتائج هذا المؤتمر الثلاثين الناجح بكل المعايير، ولفعل ما نقوله، علينا الإبقاء على القرارات وعلى الإعلان نصب أعيننا - لا في الملفات في الخزانات، وينبغي دائماً أن نسأل أنفسنا - ماذا عليّ مما ورد فيه؟ - ومن ثم التصرف على هذا الأساس.

و اللجنة الدائمة هي الجهاز المفوض من قبل المؤتمر الدولي لممارسة اختصاصات، وعليه ستتابع بعناية تنفيذ ذلك بكامل مكوناته، وستقود زمام الأمور حينما يتطلب الأمر ذلك.

واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأشكركم على دعمكم للجنة الدائمة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان ذلك مهماً جداً بالنسبة لنا، وأرجو أن يمتد تشجيعكم ومساعدتكم أيضاً إلى الفريق الجديد، الذي من المؤكد أنه ملتزم بنفس الدرجة بأن يرى الحركة تمضي قدماً، وأن يُسهم في تعزيز دور اللجنة وأدائها، ليس فقط بوصفه الجهاز المفوض من قبل المؤتمر، ولكن لكونه الجهاز الوحيد في الحركة الذي يجتمع بصفة منتظمة ويشمل جميع الأطراف ذات الولاية لمعالجة القضايا التي تهم الجميع.

سيدي الرئيس، الأصدقاء الأعزاء،

في الختام، أود أن أعرب عن شكري وتقديري إلى رئيس الهلال الأحمر التونسي، الدكتور إبراهيم الغربي لقيادته وإلى جمعية الهلال الأحمر وإلى الأمين العام للمنظمة الدكتور طاهر الشنيتي لاستضافة هذا الاجتماع.

وأتمنى لجميع الإخوة والأخوات في المجموعة العربية النجاح في تناول المواضيع العديدة والهامة المدرجة على جدول الأعمال.

شكراً.